

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

تصديق بعضه بعضا لكان اتباع ذلك غير محذور وليس في كونه يصدق بعضه بعضا ما يمنع ابتغاء تأويله وقد يحتج لهذا القول بقوله متشابهات فجعلها أنفسها متشابهات وهذا يقتضي أن بعضها يشبه بعضا ليست مشابهة لغيرها .

ويجاب عن هذا بأن اللفظ إذا ذكر في موضعين بمعنيين صار من المتشابه كقوله (! 2 ! 2) و (! 2 2 !) المذكور في سبب نزول الآية و قد ذكر محمد بن أسحق عن محمد بن جعفر بن الزبير لما ذكر قصة أهل نجران و نزول الآية قال المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا و جهها و احدا و المتشابه ما إحتمل في التأويل أوجها و معنى هذا أن ذلك اللفظ المحكم لا يكون تأويله في الخارج الا شيئا و احدا و أما المتشابه فيكون له تأويلات متعددة لكن لم يرد إلا و احدا منها و سياق الآية يدل على المراد و حينئذ فالراسخون في العلم يعلمون المراد من هذا كما يعلمون المراد من المحكم لكن نفس التأويل الذي هو الحقيقة و وقت الحوادث و نحو ذلك لا يعلمونه لا من هذا و لا من هذا .

و قد قيل إن نصارى نجران إحتجوا بقوله (^ كلمة □ ^) و رح منه ^) و لفظ كلمة □ يراد به الكلام و يراد به المخلوق بالكلام و روح منه يراد به إبتداء الغاية و يراد به التبعية فعلى هذا إذا قيل تأويله لا يعلمه إلا □ المراد به الحقيقة أي لا يعلمون كيف خلق